



عبد النبي الشعلة abdulnabi.alshoala@albiladpress.com

وقفه

العراق بعد الانسحاب الأميركي.. امتحان السيادة والاستقرار

المتنازع عليها أو ضعيفة الحضور الحكومي، ولا سيما في محافظات مثل كركوك وديالى والأنبار. لذلك يتعين على القوات العراقية تطوير قدراتها الاستخباراتية والأمنية، وتعزيز التنسيق بين مؤسساتها الاتحادية والإقليمية، مع الاستفادة من أشكال التعاون الدولي المتاحة لمواجهة الإرهاب.

ومن هنا، فإن على دول مجلس التعاون أن تمد يدها إلى العراق، وأن تنظر إليه بوصفه شقيقاً يحتاج إلى شراكة عربية فاعلة في هذه المرحلة. ويمكن للتعاون الاقتصادي والاستثماري والتنموي، إلى جانب التنسيق السياسي والأمني، أن يساعد العراق على تعزيز استقراره وارتباطه بمحيطه العربي، وأن يدعم تطلعات شعبه إلى دولة مستقرة ومزدهرة، فاستقرار العراق مصلحة عربية وخليجية مشتركة، وأي اضطراب فيه لن يظل حبيس حدوده.

لقد انتهى الوجود العسكري الأميركي، لكن الأسئلة الكبرى تبدأ الآن: هل تنجح بغداد في فرض سلطة الدولة على الجميع، وحماية كردستان، ومواجهة بقايا "داعش"، وصون قرارها من التدخلات؟ إن الرهان الحقيقي ليس على ما غادر العراق، بل على ما ستبنيه الدولة العراقية بعده. ومن حق العراقيين، كما هو من حق أشقائهم، أن يأملوا أن تكون هذه المرحلة بداية لسيادة راسخة واستقرار دائم، لا فراغاً جديداً تتنازعه القوى والسلاح.

ويواجه العراق كذلك تحدياً بالغ الدقة في إدارة علاقاته مع واشنطن وطهران، فالتنافس بين الدولتين حاضر في المشهد العراقي، وقد يشتد في المرحلة المقبلة. والمطلوب من بغداد أن تحمي استقلال قرارها، وأن تقيم علاقات متوازنة مع الجانبين، من دون أن تتحول أراضيها إلى ساحة لتصفية الحسابات أو إلى قناة لتدمير صراعات المنطقة. وهي مهمة لا تتطلب حسن إدارة السياسة الخارجية فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى دولة قوية، ومؤسسات تحظى بثقة مواطنيها، ورؤية وطنية تتقدم على الولاءات العابرة للحدود.

أما إقليم كردستان، فينظر إلى مرحلة ما بعد الانسحاب بقلق واضح، فقد تعرض خلال المواجهات الإقليمية لهجمات بالصواريخ والطائرات المسيّرة، وكان يعتمد على جوانب من الدعم العسكري الأميركي، بما فيها أنظمة الحماية والإسناد. ويظل السؤال مطروحاً عن مدى قدرة الحكومة الاتحادية على ضمان أمن الإقليم، وحماية سكانه ومنشآته، ومعالجة مخاوفه في إطار الدستور والشراكة الوطنية، فاستقرار العراق لا يكتمل إذا شعر أي جزء منه بأنه متروك لمواجهة الأخطار وحده.

ولا يجوز إغفال التهديد الذي ما زالت تمثله خلايا تنظيم "داعش"، على رغم زوال سيطرته على الأراضي التي استولى عليها، فالتنظيم لم يختف، وقد يستغل الثغرات الأمنية والمناطق

الشرعية. ومن هنا يبرز السؤال الأهم: هل تستطيع الحكومة العراقية أن تملأ الفراغ الأمني والسياسي المحتمل، وأن تحول انتهاء المهمة العسكرية للتحالف إلى فرصة لبناء دولة أقوى وأكثر استقلالاً؟

يأتي هذا السؤال في وقت لم يُحسم فيه ملف الفصائل المسلحة، الذي كان من المفترض أن يتزامن التعامل معه مع انسحاب القوات الأميركية، فقد مُدّد الموعد إلى يونيو من العام المقبل، بعدما واجهت الحكومة صعوبة في إقناع الفصائل بتسليم أسلحتها أو إخضاعها بالكامل لسلطة الدولة. وسيكون هذا الملف أحد أصعب الاختبارات أمام بغداد، إذ لم يعد ممكناً استخدام الوجود الأميركي ذريعة للتمسك بسلاح خارج السيطرة الفعلية للمؤسسات الرسمية.

وتتعاظم حساسية هذا التحدي لأن بعض الفصائل يرتبط بعلاقات وثيقة مع إيران، ويرى مراقبون أنها تمثل امتداداً لنفوذها داخل العراق. ولا يتعلق الأمر هنا بموقف من مكّون عراقي أو طائفة بعينها، بل بمبدأ وطني أساسي: ألا يتحول أي تنظيم مسلح إلى قوة موازية للدولة، أو أداة لفرض خيارات خارجية على قرارها، فاستعادة العراق لسيادته من الوجود العسكري الأميركي ستكون ناقصة إذا أفسح المجال لاتساع نفوذ خارجي آخر، أو لتعاظم سلطة قوى مسلحة تنافس مؤسسات الدولة.

مع اكتمال انسحاب القوات الأميركية من العراق في نهاية الشهر الماضي، أسدل الستار على مرحلة طويلة من الوجود العسكري الأميركي، بدأت مع غزو العام 2003، ثم شهدت محطات وتحولات عدة، كان أبرزها عودة القوات الأميركية بالعام 2014 لمساندة العراق في مواجهة تنظيم "داعش". وقد اكتمل الانسحاب، في نهاية الشهر الماضي، بموجب الاتفاق الذي أعلن بين بغداد وواشنطن بالعام 2024، لينتقل العراق إلى مرحلة جديدة يتحمل فيها مسؤولية أمنه بصورة أكبر، فيما تستمر أوجه التعاون بين البلدين في مجالات التدريب وتبادل المعلومات.

إن مغادرة القوات الأميركية تسرّ شعوب دول مجلس التعاون وحكوماتها؛ انطلاقاً من حرصها على أن ينعم العراق الشقيق بالسيادة والاستقرار، وأن يمتلك قراره الوطني كاملاً، غير أن الترحيب بهذا التطور لا يلغي ضرورة النظر إلى ما بعده بواقعية وحذر، فالانسحاب قد يكون نهاية لوجود عسكري أجنبي، لكنه في الوقت نفسه بداية لاختبار صعب لقدرة الدولة العراقية على حماية أمنها ووحدتها، وصون مؤسساتها من التجاذبات والتدخلات، فالسيادة لا تُقاس بمجرد مغادرة القوات الأجنبية، مهما كانت أهمية ذلك، وإنما بقدرة الدولة على بسط سلطتها على كامل أراضيها، واحتكار قرار السلم والحرب، وحصر السلاح في يد مؤسساتها

مبادرات نوعية لتعزيز المشاركة في مسيرة التنمية... ناشطون بحرينيون:

”الأعلى للمرأة“ أرسى نموذجاً شاملاً لتمكين الشابات البحرينيات

” حقوق النساء أصبحت جزءاً من ثقافة الجيل الجديد



خالد عبدالنور



خالد المحرقى



شيخة الزايد



نورة المنصوري



خالد البلوشي

من 22 مشروعاً في دورتها الأولى إلى 64 مشروعاً في دورتها الثالثة، بما يعكس تنامي الاهتمام بالمبادرات التطوعية ودورها في بناء الشخصية الوطنية. وأضاف أن تعزيز الوعي بالممارسات الصحية والبيئية السليمة وتداعيات تغير المناخ يفتح أمام المرأة الشابة مجالاً أوسع للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة.

نموذج واعد يقود إلى الريادة

فيما أوضح خالد البلوشي المتخصص في الإعلام والاتصال، أن تجربة المجلس الأعلى للمرأة في تعزيز تقدم المرأة البحرينية الشابة تمثل نموذجاً واعداً، مشيراً إلى أن الخطة الوطنية أعطت أولوية خاصة للشابات من خلال استهدافها ضمن الفئات الأساسية وتضمينها بمبادرات موجهة لتلبية احتياجاتهن وتطوير قدراتهن في مختلف المجالات. ولفت البلوشي إلى تنامي مشاركتهن في قطاعات التكنولوجيا والاتصالات، إضافة إلى زيادة أعدادهن في المناصب التنفيذية في القطاعين الحكومي والخاص، مؤشرات تعكس نجاح سياسات المجلس في خلق بيئة داعمة للشابات.

استثمار مستدام في مستقبل البحرين

ختاماً، أكد خالد عبدالنور الناشط الشبابي، أن ما تحقق للمرأة البحرينية الشابة يعكس نجاحاً في تحويل الفرص المتاحة إلى مشاركة فاعلة في مسيرة التنمية الوطنية، مشيراً إلى أن حضور الشابات في مختلف المجالات يؤكد قدرتهن على الإسهام في تطوير المجتمع وصناعة مستقبله. وأردف عبدالنور أن المرحلة المقبلة تتطلب مواصلة الاستثمار في طاقات الشابات، وتوفير مزيد من المساحات التي تتيح لهن المبادرة والابتكار وتحمل المسؤولية، بما يعزز حضورهن شريكات فاعلات في مسيرة التنمية المستدامة وبيوأكب تطلعات البحرين المستقبلية.

وأوضحت أن هذه المبادرات وفرت للشابات فرصاً للتطوير والانطلاق في مجالات اقتصادية متنوعة، بالتوازي مع ما تضمنته الخطة الوطنية من مبادرات تستهدف قطاعات واعدة مثل التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والطاقة المتجددة، إلى جانب برامج تدريبية تخصصية وتقنية تعزز جاهزيتهن لسوق العمل. وأضافت أن التوعية بالخدمات الداعمة لريادة الأعمال وحماية الملكية الفكرية تسهم في توفير بيئة أكثر تحفيزاً للإبداع والابتكار، وتمكين الشابات من تطوير أفكارهن وتحويلها إلى مشروعات قابلة للنمو والاستدامة، لافتة إلى أن هذه الجهود تندرج ضمن السياق الأوسع لعمل لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للمرأة، التي تأسست بالعام 2003 للعناية بالشباب من الجنسين وإعدادهم كقادة عمل في المستقبل لدعم قضايا المرأة، والإسهام في وضع الاستراتيجيات العامة في مجال تقدم المرأة البحرينية، والتعبير عن تطلعاتهم وتبني قضاياها. كما يعمل المجلس من خلال اللجنة على رفع وعي الشباب بأهداف ومجالات الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية وتعزيز دورهم في دعم تنفيذها عبر المبادرات والشراكات المجتمعية.

الشابة البحرينية شريك في بناء الوعي المجتمعي

من جانبه، أكد خالد المحرقى عضو لجنة الشباب، أن دور المرأة الشابة يتجاوز المشاركة الاقتصادية والمهنية ليشمل الإسهام في بناء الوعي المجتمعي وتعزيز القيم الوطنية، مستشهداً بالمبادرات التي تضمنتها الخطة الوطنية في مجالات التوعية الأسرية والثقافة القانونية إلى جانب تطوير البرامج الموجهة للمقبلين على الزواج وأولياء الأمور، بما يعزز الوعي المجتمعي منذ المراحل المبكرة.

ولفت المحرقى إلى تنامي مشاركة الشباب في العمل التطوعي، مستشهداً بجائزة صاحبة السمو الشيخة حصة بنت سلمان آل خليفة للعمل الشبابي التطوعي، التي ارتفعت مشروعاتها

التعليم والمهارات المستقبلية أساس للريادة

وفي هذا السياق، أكدت شيخة الزايد عضو لجنة الشباب، أن ما يميز تجربة المجلس الأعلى للمرأة هو اهتمامه المبكر بإعداد المرأة الشابة للمستقبل وتوعية الشباب بحقوق المرأة ليكونوا قادة عمل مستقبلي في هذا المجال، وهو ما تجلّى في المبادرات الهادفة إلى تطوير مناهج التعليم الفني والمهني للطلّابات، وتعزيز مشاركتهن في المجالات الواعدة كالذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والتحول الرقمي. وأضافت أن هذه المبادرات تعكس إدراكاً لأهمية بناء قدرات المرأة منذ المراحل التعليمية والمهنية المبكرة، بما يمكنها من مواكبة التحولات المتسارعة في سوق العمل. وأوضحت أن إنشاء لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للمرأة، باعتبارها أول لجنة للشباب تابعة لمجلس نوعي مختص بشؤون المرأة، يجسد هذا التوجه من خلال إشراك الشباب في طرح الأفكار والمبادرات والمساهمة في تطوير البرامج المرتبطة بقضايا المرأة ومستقبلها. وأشارت الزايد إلى أن المجلس عزز وعي المرأة البحرينية الشابة بالخيارات والفرص المتاحة أمامها، بما يساعدها على اختيار مسارات تعليمية ومهنية تتوافق مع احتياجات المستقبل.

حماية الملكية الفكرية تدعم بيئة الابتكار

بدورها، أوضحت نورة المنصوري عضو لجنة الشباب، أن دعم ريادة الأعمال النسائية الشابة يمثل أحد أبرز المسارات التي أسهمت في تحويل طاقات الشابات إلى مشروعات وفرص اقتصادية، مشيرة إلى إنشاء مركز تنمية قدرات المرأة البحرينية "ريادات"، وإطلاق محفظة تنمية المرأة البحرينية للنشاط التجاري - ريادات، ومحفظة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لدعم النشاط التجاري للمرأة، إلى جانب جائزة "امتياز لرائدة الأعمال البحرينية الشابة".

أكد شباب وناشطون بحرينيون أن المجلس الأعلى للمرأة، برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المعظم، نجح في ترسيخ مفهوم التقدم الشامل للمرأة البحرينية، بما في ذلك الفئات الشابة التي تمثل ركيزة أساسية في مستقبل الوطن، من خلال مسيرة وطنية بدأت مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في العام 2005، وتواصلت عبر خطط وطنية متعاقبة طورت الأولويات والبرامج وفقاً للتحولات التي شهدتها المجتمع، وصولاً إلى الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية 2025 - 2026 التي تعكس مرحلة جديدة في مسار تقدم المرأة البحرينية والسعي نحو الريادة. وتستند هذه المسيرة إلى رؤية متكاملة دعمت حضور المرأة في مجالات التعليم والتدريب وريادة الأعمال والمشاركة المجتمعية، وسعت نطاق مساهمتها في مختلف مسارات التنمية الوطنية. وأشاروا إلى أن الخطط الوطنية المتعاقبة لنهوض المرأة البحرينية تتناول عدداً من المجالات ذات الأولوية، تشمل استقرار الأسرة، وصنع واتخاذ القرار، والمشاركة الاقتصادية، وجودة الحياة، بما يعكس شمول الجهود الوطنية الرامية إلى دعم تقدم المرأة البحرينية وتعزيز إسهامها في مسيرة التنمية. وفي هذا الإطار، تبرز لجنة الشباب بالمجلس الأعلى للمرأة، التي تضم شباباً من الجنسين، كإحدى المبادرات الهادفة إلى العناية بالشباب وتأهيلهم للمساهمة في قضايا تقدم المرأة البحرينية، من خلال تعزيز معارفهم وقدراتهم وإتاحة المجال أمامهم للمشاركة في تناول قضايا المرأة وطرح رؤاهم بشأنها، إلى جانب تنمية وعيهم بمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، بما يرسخ هذه المفاهيم لدى جيل الشباب. كما تتيح اللجنة للشباب الإسهام في طرح الأفكار والتعبير عن تطلعاتهم وتبني قضايا المرأة، بما يعزز مساندتهم للجهود الوطنية القائمة على التوازن والتكامل في الأدوار بين المرأة والرجل.